الأزمة الصومالية

دراسة في أسباب الصراع الاثني

The Somali crisis:

a study of the causes of ethnic conflict

م.م مها سعد عبد الكريم

Maha Saad Abdlkarem

كلية العلوم الإدارية والمالية/ جامعة الامام جعفر الصادق

College of Administrative and Financial Sciences/ Imam Jaafar Al Sadiq University

كلمات مفتاحية:

الصومال -الحرب الاهلية- الصراع الاثني

Keywords:

Somalia, civil war, ethnic conflict

الملخص

شهدت الصومال حربا أهلية ذات طابع قبلي دامت اكثر من عقد ونصف واودت بحياة الالاف الصوماليين نتيجة لانهيار الدولة بصورة شاملة، اذ ان الاطاحة بنظام سياسي في الصومال لم يؤدِ الى حلول نظام بديل محل هذا النظام حتى وان حل فأنه مؤقتا ولا يحظى بقبول غالب مكونات المجتمع الصومالي بعد ان ألت الى التجزئة والتفتيت ومن ثم نشأت حالة من الفراغ السياسي في الدولة بفعل غياب حكومة مركزية قادرة على تولي السلطة والحكم، وان كان الانهيار ممتدا اذ ان استمراره منذ العام ١٩٩١، وحتى وقتنا الراهن نتيجة عدد من الأسباب الداخلية والخارجية، ورافقت الصراع جهود مستمرة من قبل المنظمات الإقليمية والدولية في محاولة لتسوية الصراع.

Abstract

Somalia witnessed a civil war of a tribal nature that lasted for more than a decade and a half and claimed the lives ofthousands of Somalis as a result of the comprehensive collapse of the state, as the overthrow of a political regime in Somalia did not leadto the replacement of an alternative system for this system, even if it is dissolved, it is temporary and is not accepted by mostcomponents of Somali society After it led to fragmentation and fragmentation, and then a state of political division arose in the state dueto the absence of a central government capable of assuming power and governance, although the collapse was extended as its continuationsince 1991, and until the present time, is the result of a number of internal and external causes, and the conflict accompanied effortsOngoing by regional and international organizations in an attempt to settle the conflict.

المقدمة

شهدت الصومال صراعا ذا طابع اثني قبلي بالرغم مما يملكه الشعب الصومالي من مقومات الهوية القومية ووحدة الأصل والدين واللغة والتاريخ المشترك، انبثق الصراع من المقاومة ضد نظام الرئيس سياد بري خلال الثمانينات، وبين عامي ١٩٨٨-١٩٩٠، بدأ الجيش الصومالي بإشراك مختلف المجموعات المتمردة المسلحة، بما في ذلك الجبهة الديمقراطية الصومالية للإنقاذ في شمال شرق البلاد، والحركة الوطنية الصومالية في شمال غرب البلاد، والمؤتمر الصومالي الموحد في الجنوب. تمكنت جماعات المعارضة العشائرية المسلحة في نهاية المطاف من الإطاحة بحكومة سياد بري في عام ١٩٩١، وعليه بدأت الفصائل المسلحة المختلفة تتنافس على النفوذ في ظل فراغ السلطة والفوضى التي تلت الانقلاب، ولا سيما في الجنوب. وبين عامي ١٩٩٠-١٩٩٢ انهار القانون العرفي مؤقتا بسبب القتال، وقد اودى هذا الصراع بحياة الاف البشر فضلا عن تدمير البنية التحتية الصومالية وانهيار الدولة وقد حاولت جهات عديدة تسوية الصراع الصومالي من خلال جهود الوساطات المحلية والإقليمية والدولية.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في البحث بظاهرة سقوط الدولة وانهيارها وابعاد تسوية الصراع الصومالي داخليا وإقليميا ودوليا.

إشكالية الدراسة:

تكمن إشكالية الدراسة في ما يلي:

١) ماهي أسباب الازمة في الصومال.
٢) هل للدول الإقليمية دور في تأجيج الصراع.
٣) هل استطاعت المنظمات الإقليمية والدولية المساهمة في حل الصراع الصومالي.
٤) هل وصل الصومال الى الاستقرار.

فرضية الدراسة:

الأزمة الصومالية معقدة والأطماع الإقليمية والدولية متقاطعة مع بعضها البعض والإنتماء القبلي عند الصوماليين أصبح أقوي من إنتمائهم الوطني ونتيجة لهذه الروح القبلية فأن الكثير من القادة الصوماليين عملوا على تلقي الدعم العسكري والمادي من مختلف الدول لتحقيق مصالحهم الذاتية وهذا الوضع الشائك أدى إلى بروز المحاولات الوطنية والإقليمية والدولية لحل الصراع وإعادة بناء الدولة الصومالية.

مناهج الدراسة:

تم اعتماد المنهج التاريخي لبيان أسباب الصراع ومنهج التحليل الوصفي.

«المبحث الأول»

الازمة الصومالية:
الأسباب وجهود المصالحة الوطنية

مما لا شك فيه ان انهيار الدولة في الصومال بعد العام ١٩٩١، تعد من الحالات الاستثنائية من بين جميع حالات الحروب الاهلية في افريقيا، وربما على امتداد الساحة الدولية ايضا. كون الصراع يحتوي فيما بينه من القضايا مادية ومعنوية فهو ذات طابع مشترك كون الصراع تحول من معارضة ضد النظام الحاكم الى رفض جماهيري واسع لمفهوم الدولة بمعناها الحديث ومؤسساتها وتنظيماتها، ومن ثم فان الدولة قد اختفت من الوجود في الصومال لتترك الساحة فارغة امام تحديات القوى الطبيعية (الجفاف والمجاعة) والقوى الاجتماعية المتصارعة.

ان الحالة الصومالية فأنها جاءت تجسيدا لانهيار الدولة بصورة شاملة اذ ان الاطاحة بنظام سياسي في الصومال لم يؤدِ الى حلول نظام بديل محل هذا النظام حتى وان حل فأنه مؤقتا ولا يحظى بقبول غالب مكونات المجتمع الصومالي بعد ان ألت الى التجزئة والتفتيت ومن ثم نشأت حالة من الفراغ السياسي في الدولة بفعل غياب حكومة مركزية قادرة على تولي السلطة والحكم، وان كان الانهيار ممتدا اذ ان استمراره منذ العام ١٩٩١، وحتى وقتنا الراهن. اذ كانت هناك العديد من الجذور التي اسهمت بشكل مباشر او غير مباشر بانهيار الدولة في الصومال بعضها يرجع الى البيئة الداخلية والبعض الآخر الى البيئة الخارجية التي رافقت عملية الانهيار، الا ان هناك تطورات اسهمت في انهيار الدولة واستمرار الصراع. تم تقسيم المبحث الى مطلبين.

المطلب الأول: أسباب الصراع الصومالي

هنالك العديد من العوامل التي أدت الى اندلاع الصراع في الصومال وهي:

اولاً: العوامل الداخلية: وتشمل

أ) الارث الاستعماري:

- قيام الاستعمار بتقسيم الاراضي الصومالية عن طريق الحدود المصطنعة على خمسة اجزاء متمايزة جغرافيا وادارياً الامر الذي جعل اول مشروع للدولة بعد استقلالها السعي الى تحرير الاراضي المحتلة مما ادخلها في حروب تحرير متوالية انهكت ميزانيتها واستنزاف اقتصادها الضعيف أصلاً واعاقتها عن التنمية الحقيقية وعزلتها عن محيطها الاقليمي والدولي[١].
- قيام المستعمر الاوربي في تكريس النظام القبلي في الصومال ثم استخدام شيوخ وزعماء القبائل كأداة لتنفيذ سياستهم في المنطقة وقد ترتب على هذا الوضع تقوية مراكز شيوخ القبائل وحصولهم على سلطات واسعة لم تكن لديهم من[٢].

ب) الاسباب السياسية:

فقد كان للأثر الواضح في انهيار الدولة الصومالية، كون ان النظام السياسي المركزي الذي اسسه الصوماليون بعد الاستقلال العام ١٩٦٠م، لم يكن قد بلغ مرحلة النضج السياسي التام[٣]، ناهيك عن ذلك ان الانظمة المتعاقبة على الحكم (١٩٦٠-١٩٩١) قد اشتركتا في الوقوع في خطأين كبيرين:

(١) جمال محمد السيد ضلع، الصراعات والحروب الاهلية في افريقيا، معهد البحوث والدراسات الافريقية، القاهرة، ١٩٩٢، ص٢٩١.

(٢) المصدر نفسه، ص٢٩١-٢٩٢،

١) عجزهما عن استيعاب الاختلاف للإقليمين الشمالي والجنوبي للصومال نتيجة الحقبة الاستعمارية.
٢) لجوئهما للانتماءات القبلية كأساس لشرعية النظام واعتمادها عليه من اجل ضمان الاستمرار في الحكم[١].

تسلط الحزب الواحد في ظل الطابع الاستبدادي (الدكتاتوري) "لمحمد سياد بري" ونظام حكمه منذ توليه الحكم في الصومال، ويدخل هذا في إطار إصراره في استبعاد الصوماليين الشماليين وحرمانهم من الامتيازات السياسية والاقتصادية، فقد قام سياد بري بحل جميع الأحزاب السياسية الصومالية التي كانت قائمة في ذلك الحين، وبقي يحكم البلاد عن طريق المجلس الثوري الصومالي، ونقل إليه جميع السلطات السياسية وتلاشت على اثر ذلك المشاركة الشعبية وانطبع العمل السياسي بالطابع الاستبدادي، والصراع على السلطة والمناصب بين الفصائل المتعددة، فلم يعد الهدف لهذه الفصائل مثلا معارضة ديكتاتورية واحتكار السلطة بل أصبح تسلم السلطة هو الهدف لكل جبهة أو فصيل أو تيار.

ج) **الاسباب الاقتصادية:**

- تعد الصومال واحدة من افقر دول العالم طبقا لمعيار الامم المتحدة عن الدول الاكثر فقرا في العالم، اذا كان العامل الايكلولوجي المتمثل في فقر البيئة وموجات الجفاف والتصحر المتعاقبة قد اثرت تأثيرا مباشرا في اقتصاديات تلك الدول.
- عانى القطاع الريفي وهو اكبر قطاع اقتصادي في الصومال من الاهمال الكلي ولم تستطع معدلات النمو الطارئة عليه ان تواكب المعدلات للزيادة السكانية، فان الصومال لم يصل الى مرحلة الاكتفاء الذاتي منذ العام

(١) عبد الرزاق علي عثمان، الخلفية التاريخية لانهيار الدولة في الصومال عام ١٩٩١، مجلة جامعة قطر، مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، جامعة قطر، العدد ٧، ١٩٩٥، ص ٤٧١.

١٩٧٥، عندما ضربت البلاد موجات الجفاف والتصحر اعتماده على استيراد نحو ثلثي غذائه من الخارج، فضلاً عن ذلك الانفاق العسكري الذي ارهق الميزانية الاقتصادية للدولة[١].

د) **الاسباب الاجتماعية:**

- على الرغم من حالة التجانس الثقافي التي ينفرد بها المجتمع الصومالي عن بقية المجتمعات الافريقية، الا انه ظل يحمل نواة الانقسام القبلي التي تتمثل بقوة الانتماء العشائري والمشاعر القبلية داخله[٢].
- ان نمط الحياة التقليدية القائم في الصومال على القبلية كتقسيم اجتماعي والرعي والمقايضة كنشاط اقتصادي لم يغير بناء الدولة المعاصرة بعد الاستقلال، لذا كانت القومية الصومالية تعاني واقعا هشا لا يصلح لبناء الهيكل الاجتماعي للدولة المعاصرة، فمن ثم من الصعوبة اخضاع القبائل الى السلطة المركزية للدولة.

ثانيا: العوامل الخارجية:

وتنقسم العوامل الخارجية على مستويين:

أ) المستوى الاقليمي: ان القوى الإقليمية الموجودة في منطقة القرن الافريقي هي لم تسع فقط بأسقاط نظام الحكم في العام ١٩٩١، وانما سعت الى تفكيك الدولة والمحافظة على اضعافها خصوصاً وان المطالبة الصومالية بالأقاليم الاخرى التابعة له في الدول المجاورة ادت الى عزلة الصومال إقليميا والى عزلتها افريقيا نتيجة ما ارتأته الدول الأفريقية من رفض وخروج الصومال

(١) جمال محمد السيد ضلع، مصدر سبق ذكره، ص٢٩١-٢٩٢.

(٢) نجوى امين فوال، اشكالية الدولة الصومالية: العامل القبلي، بحث مقدم الى ندوة افريقيا اليوم، قضايا داخلية وخارجية، القاهرة، مركز دراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠١، ص٤.

على مبدأ الافريقي القاضي بقدسية الحدود الموروثة عن الاستعمار، وقد اصر الصومال على العمل على مبدأ القومية وتوحيد الشعب الصومالي في اطار – الصومال الكبير– ولو بالقوة مما خلق حالة صراع مستمر بينه وبين جيرانه اثيوبيا وكينيا[1]. فقد قامت إثيوبيا بتدعيم و تدريب بعض الفصائل الصومالية ابتداء من مصلحتها في ترك الصومال مجزئ وضعيف لا يقدر على استرجاع إقليم "أغادين،" وأيضا لكينيا مصلحة في ترك الأوضاع الصومالية مضطربة، حتى تستطيع المطالبة بإقليمها المفقود "لقدي" الذي اغتصبته من أراضي الصومال.

ب) ظاهرة القرصنة تعتبر أيضا من أهم النتائج السلبية المترتب على عدم وجود حكومة مركزية، وفي الآونة الأخيرة زادت أعمال القرصنة لتعبر عن مدى تفاقم الوضع الأمني والحاجة الماسة لإنهاء الصراع الداخلي المتأجج منذ أكثر من ٢٢ عاما على عمليات القرصنة في المنطقة المحاذية لساحل "بونت لاند"في شرق الصومال، اكتشفوا السكان بان شواطئهم أصبحت بعد انهيار الدولة منذ عام ١٩٩١ مرتعا لنهب الشركات وعصابات الجريمة الدولية التي قامت وتقوم برمي النفايات النووية و الكيميائية والصناعية الممنوعة دوليا ونهب الموارد البحرية لاسيما السمكية وهذا راجع بسبب انهيار مؤسسات الدولة وعدم قدرة الحكومات الانتقالية المتعاقبة على بناء الدولة وتوفير مجالات للعمل كل ذلك أنتج أزمات متشابكة في كافة إنحاء الصومال وبالتالي فالقرصنة كغيرها من الظواهر التي أعقبت انهيار الدولة فإنها تبرز الحاجة الماسة لإعادة بناء مؤسسات الدولة، فلم تعد مشاكل الصومال محصورة بحدودها فمنذ عدة سنوات تجاوزت بعض أزمات التداخل الصومالي الحدود

(١) عبد الرزاق علي عثمان، مصدر سبق ذكره، ص٤٧٥.

لتصل لدول الجوار، وباتت الصومال تشكل تهديدا امنيا لكثير من دول القرن الإفريقي بل إلى دول خارج المنطق[١].

ج) المستوى الدولي: اذا كان من الصعب القاء المسؤولية انهيار الدولة في الصومال على العامل الدولي، الا انه من المستحيل ايضا تجاهل الترتيبات الدولية التي تواكبت مع انهيار الاتحاد السوفيتي التي اجرتها الولايات المتحدة بقيادة العالم وحققت من ثم ادواراً لقوى اقليمية تمارسها بالوكالة، ففي القرن الافريقي سقط نظام سياد بري في الصومال ونظام منجستو هلى مريام في اثيوبيا واستقلت ارتيريا بدعم ومساندة امريكية، وقد حرصت الولايات المتحدة، السيطرة على هذه الترتيبات وبالشكل الذي يحول دون انهيار اثيوبيا من جهة، بل والنهوض بها اذ تقوم بدور القوى الفاعلة في المنطقة من جهة اخرى وبشكل الذي يمكنها من التحكم في مسار الصراع في الصومال واتجاهات تسويته مع الحرص على تهميش الدور العربي والاسلامي في اطار الاستراتيجية الامريكية لتحجيم الوطن العربي وتقليم اطرافه وخصوصاً ما حدث للعراق والسودان وليبيا[٢].

(١) مارتن ميرفي، الاستجابات الأمنية للقرصنة في جنوب شرق اسيا وغرب افريقيا والصومال، سلسلة محاضرات الامارات(١٨٢)، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠١٤، ص ٦-٧.

(٢) عبد الرزاق علي عثمان، مصدر سبق ذكره، ص٤٧٥.

المطلب الثاني: الصراعات ما بعد انهيار الدولة وجهود المصالحة الوطنية

بدأت جهود المصالحة والتسوية السلمية محليا عقب انهيار الدولة الصومالية، فمنذ يناير من العام ١٩٩١، وبعد اسقاط نظام حكم سياد بري في الصومال[١].

حالت الاوضاع دون الاتفاق على تشكيل سلطة مركزية، وكان السبب المباشر وراء استمرار حالة الانهيار، ولاسيما تلك المتعلقة بأعلان المؤتمر الموحد تنصيب رئيس مؤقت وحكومة مؤقته للبلاد بشكل منفرد دون التشاور مع باقي الفصائل المعارضة الاخرى.

الا ان الانقسام العنيف داخل اعضاء المؤتمر نفسه نتيجة احتدام القتال بين فارح عيديد وعلي مهدي على الرغم من انهما ينتميان الى قبيلة الهاوية التي تنطوي تحت غطاء المؤتمر الموحد نشب خلاف حاد بسبب تنصيب علي مهدي الذي يعتمد على عشيرة (ابغال) مما أثار حفيظة فارح عيديد الذي ينتمي الى (الجيدجيدر) بأحقيته بالرئاسة، اذ انتهزت الحركة القومية الصومالية[❖]، الفرصة في مايو من العام ١٩٩١، معلنة قيام جمهورية ارض الصومال وعده قرار لا رجعة فيه. وقد ادت هذه الاختلافات الى اندلاع اشتباكات دموية بالغة الحدة في جنوب الصومال بين اعضاء المؤتمر الموحد اذ كان يعتمد كل واحد منهم على عشيرة للدعم الذي توافره له وتحول الصراع الى صراع عشائري يرمي الى السلطة والسيطرة. وبنهاية العام ١٩٩٢، صار الصومال عملياً مجزء الى عدة مقاطعات منفصلة ومتصارعة فيما بينها والذي يرمي الى الاستحواذ على اكبر قدر من الاراضي والممتلكات للدولة المنهارة تحكمها قادة الفصائل المسلحة وامراء الحرب.

---

(١) سامي السيد احمد، موقف المنظمات الاقليمية من الصراع الصومالي افاق افريقية العدد ٢٥ صيف ٢٠٠٧. ص٥٧.

فالشمال أصبح خاضعا للحركة الوطنية الصومالية، كما أصبحت المحافظات الشرقية والوسطى خاضعة لسيطرة الجبهة الديمقراطية لخلاص الصومال واصبحت العاصمة وما حولها ساحة للصراع بين عناصر المؤتمر الصومالي الموحد.

اما باقي المناطق الجنوبية والجنوبية الغربية فقد اصبحت موزعة بين عدد من الحركات والفصائل المسلحة، اذ لا تمتلك تلك التكتلات السياسية والعسكرية سلطة فعلية ادارية او رؤية للإصلاح السياسي، انما تعكس مصالح وتوازنات مختلفة لقبائل كبرى تتصارع على السلطة والامتيازات[١].

ونظراً لانهيار مؤسسات الدولة وغياب اي نوع من انواع المؤسسات سواء أكانت التشريعية ام التنفيذية ادى ذلك الى البحث عن من يملأ الفراغ الامني والتشريعي فكانت التيارات الدينية هي اول من بادرت بتأليف لجان امنية ومحاكم اسلامية للفصل في المنازعات القائمة وتحقيق الاستقرار والامن في الاماكن التي اقيمت فيها، اذ ان كل محكمة كانت تعمل في الحي الذي تقطنه قبيلة بعينها ومانت تعمل على حل المنازعات بين أبناء القبائل ذاتها والقبائل الأخرى حيث أصبحت الجهة الوحيدة التي تفصل في الخصومات وتعتقل الجناة[٢].

وعلى الرغم من تحقيق نتائج ملموسة في مجال اشاعة الامن والاستقرار في تلك المناطق التي تنتشر فيها الا انها غالبا ما كانت تصطدم تلك المحاكم الاسلامية بنفوذ امراء الحرب، بسبب تناقض المصالح اذ رأت اثيوبيا فيها منذ ذلك الحين امتداد لحركة الاتحاد الاسلامي التي تناصب اثيوبيا العداء وتسعى الى اقامة دولة اسلامية في

(١) احمد ابراهيم محمود، التحولات الاستراتيجية في الصراع الصومالي، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت-لبنان، العدد٣٢٩، تموز/ ٢٠٠٦، ص٤٣.

(٢) سداد مولود سبع، الحركات الإسلامية الحركات الإسلامية المعاصرة في القرن الافريقي: دراسة حالة في الحزب الإسلامي وحركة اهل السنة والجماعة في الصومال، في الحركات الإسلامية المعاصرة في منطقة القرن الافريقي، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد١٠٧، اب/ ٢٠١٠.ص٤٧

الصومال اوغادين الاثيوبية وكل المناطق التي تعد جزءاً من ما يعرف بـ(الصومال الكبير).

وقد ظل الصراع يتراوح مكانه في جنوب البلاد، اذ حاول فصيل التحالف الوطني بقيادة الجنرال فارح عيديد للوصول الى السلطة على امل حكم الصومال وتوحيده بعد ذلك، اما عن طريق اتفاقية مصالحة مع منافسه علي مهدي وحلفائه او بصورة منفردة لكن جهود المصالحة باءت بالفشل مما دفع الجنرال عيديد الاعلان من جانبه عن تشكيل حكومة انتقالية وتنصيب نفسه كرئيس في العام ١٩٩٥، في جنوب البلاد وبمشاركة ١٦ فصيلا صومالي. الا انها فتحت الباب مجددا قبالة التحالفات السياسية والعسكرية وسيطر على اثرها الجنرال فارح عيديد على عدد من المحافظات الجنوبية والجنوبية الغربية في الصومال وخلال عدة اشتباكات نشبت بين حكومة عيديد الانتقالية الغير معترف بها وبين الفصائل الاخرى قتل الجنرال عيديد في احدى هذه الاشتباكات في أب/ من العام ١٩٩٦.

وقد ظل واقع الانقسامات والصراع بين تلك الفصائل قائماً دون الحيلولة في تشكيل حكومة وطنية تسيطر على جميع البلاد. وقد جاءت مرحلة تشكيل الحكومة ٢٠٠٠- ٢٠٠٦ كإفرازات لعملية المصالحة الوطنية التي اطلقها مؤتمر الوفاق الوطني بمبادرة من جيبوتي في العام ٢٠٠٠، اذ ظهر للوجود برلمان انتقالي وحكومة انتقالية في الصومال ورئيس مؤقت لمدة ثلاثة سنوات يليها انتخابات عامة وكانت تلك الحكومة برئاسة قاسم صلاد حسن[١].

الا ان عددا قليلا من زعماء وامراء الحرب الصوماليون اعترفوا بهذه الحكومة الانتقالية ولم تقابل فكرة توسيع الحكومة ترحيباً من تلك الجماعات والفصائل المسلحة المعارضة وذلك بسبب انهم كانوا يخشون على مصالحهم التي قد تتأثر سلبا اذا نجحت

(١) احمد ابراهيم محمود، مصدر سبق ذكره، ص٢٢.

الحكومة بفرض سيطرتها وتنفيذ اهدافها المتمثلة في انهاء حالة انهيار واعادة مؤسسات الدولة، وهو ما جعل سيطرة الحكومة لا تتعدى محيط العاصمة مقاديشو[١].

لذلك فقد ادت المحاكم الاسلامية في تلك المدة دورا مهما في تأمين حكومة قاسم صلاد حسن وحمايته من الفصائل المناوئة لها ناهيك عن ذلك ان الرئيس قاسم صلاد حسن كان أحد الرعاة الرئيسين لنظام المحاكم الاسلامية ويتمتع بعلاقة وثيقة مع اقطاب ذلك النظام وهو ما ادى بالمحاكم الاسلامية الى حشد ميليشيات التابعة لها لدعم ومساندة الرئيس قاسم صلاد حسن وافراد حكومته. بيد ان الاكثر من ذلك اصبحت تلك المحاكم جزءاً من منظومة اجهزة الدولة.

واصبحت بعد ذلك هي الجهاز الوحيد المخول لأعمال حفظ الامن وفض النزاعات واكتسبت اهمية ونفوذاً وقبولا متزايداً من جانب المواطنين الصوماليين الامر الذي شجع بعض قادة المحاكم المنتشرة في عموم العاصمة وتم بالفعل انشاء "اتحاد المحاكم الاسلامية" وفي العام ٢٠٠٤، تم انتخاب الشيخ شريف احمد رئيسا للاتحاد.

وفي المدة اللاحقة مباشرةً تمكن مؤتمر نيروبي من الوصول الى اتفاق للمصالحة الوطنية، والذي اسفر عنه انبثاق دستور انتقالي وتشكيل برلمان انتقالي واختيار رئيس انتقالي للبلاد برئاسة عبد الله يوسف احمد، الا ان هذا الوضع لم يلغ الحاجة الى المحاكم الاسلامية، بل على العكس، لان الحكومة الجديدة ظلت عاجزة اقتصادياً، وعسكرياً، وسياسياً وظلت مقيمة في خارج الصومال في نيروبي لقرابة عامين ونصف من تشكيلها، وفي اوائل العام ٢٠٠٦، تبنت الولايات المتحدة سياسة جديد ازاء الصومال تقوم على بناء تكتل سياسي وميليشياوي لمواجهة النفوذ المتزايد لاتحاد المحاكم الاسلامي والتي برزت تجليات هذه السياسة في دعم وتأسيس ما يعرف بـ"تحالف ارساء السلام ومكافحة الارهاب" وضم زعماء الحرب وقد بنى هذا التحالف اهدافاً

(١) محمد الصوفي، العدالة الانتقالية وسبل تعزيز المصالحة والانتقال الديمقراطي في الصومال، ص ٥.

تتمثل في التصدي للنفوذ الاسلامي الصومالي ومنع اقامة امارة اسلامية والتصدي لتسلل اعضاء تنظيم القاعدة وحلفائهم المحليين في الصومال.

وهو كان بمثابة الشرارة التي اشعلت الصراع المسلح بين الجانبين، حينما شرعت ميليشيات "التحالف" في القبض على من وصفتهم بـ"الارهابين" وممن يأويهم اتحاد المحاكم الاسلامية وتسليم الكثير منهم لجهات اجنبية والتي اشرت خلالها تحقيق اتحاد المحاكم الانتصارات السريعة والمفاجئة ضد تحالف الميليشيات، وهو التطور الذي ادى بالمحاكم الاسلامية للبروز كقوة رئيسة على الساحة الصومالية[1].

وهو ما اثار مخاوف وتهديدات للكثير من الاطراف لاسيما الحكومة الانتقالية واثيوبيا والولايات المتحدة، كما ان المحاكم كانت بدورها تستشعر قدرا عاليا من التهديدات من جانب تلك الاطراف وهو ما انعكس سلبا على جهود المصالحة والتسوية السلمية التي كانت تجري عن طريق مفاوضات الخرطوم برعاية الجامعة العربية بين الحكومة الانتقالية برئاسة عبد الله يوسف احمد والمحاكم الاسلامية.

اذ كان الشعور بالتهديد من جانب الحكومة الانتقالية والاطراف الاخرى يتمثل في[2]:

١) الخشية من اقدام المحاكم الاسلامية السيطرة التامة على الحكم في البلاد، على حساب الحكومة الانتقالية العاجزة عسكرياً، واقتصادياً، وسياسياً.
٢) العداء الايديولوجي فالمحاكم صاحبة مشروع اسلامي يصب بإقامة امارة اسلامية، وهو ما كان يلقى رفضاً شديداً من باقي الفعاليات السياسية الاخرى.

(١) احمد ابراهيم محمود، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥.
(٢) احمد ابراهيم محمود، مصدر سبق ذكره، ص٣٥.

٣) خشية الحكومة الانتقالية من تسوية الازمة لأنه يؤدي الى تقاسم السلطة مع المحاكم، وذلك بدوره سوف يؤدي الى عزل بعض كبار المسؤولين عن مناصبهم وهو امر غير مرغوب به من هؤلاء.

٤) التحريض الاثيوبي ضد المحكم الاسلامية، بسبب العداء التقليدي بين اثيوبيا والتيارات الاسلامية في الصومال. فاثيوبيا سعت للمحافظة على حلفائهم في السلطة الانتقالية من الاطاحة بهم واقامة امارة اسلامية تناصب اثيوبيا العداء وتفتح اعادة ملف اوغادين والخشية من انتعاش التيارات الاسلامية مما ترتب عليه انعكاسات سلبية على السلوك وتوجهات القوميات الاسلامية داخل اثيوبيا ذاتها.

وعلى الرغم من هزيمة التحالف "ارساء السلام ومكافحة الارهاب" المدعوم من الولايات المتحدة فأن ادارة بوش انتقلت بعد ذلك الى العمل عن طريق ما يعرف "بمجموعة الاتصال الدولية"[*] والتي تشكلت منذ منصف يونيو من العام ٢٠٠٦، وضمت عددا من الدول المهتمة بالشأن الصومالي، ثم وقفت الادارة الامريكية وراء اصدار قرار مجلس الامن رقم ١٧٢٥ الصادر في ٦ أيلول ٢٠٠٦، من اجل التسريع في عملية نشر قوات حفظ السلام الافريقية لدعم الحكومة الانتقالية في الصومال، ردا على الخطوات التي قامت بها المحاكم الاسلامية في سياق توسيع سيطرتها على مناطق عديدة من جنوب ووسط الصومال[١].

وبالفعل استطاعت القوات الاثيوبية-الصومالية المدعومة من الولايات المتحدة الى هزيمة المحاكم الإسلامية[*] وطردها من مقاديشو، الا انها باتت تتعرض لما يشبه حرب العصابات بعد ذلك، من اتحاد المحاكم الاسلامية التي هربت الى اجزاء متفرقة من الصومال وبعض العناصر الرافضة للتدخل الاثيوبي في الصومال[٢].

(١) محمد الصوفي، مصدر سبق ذكره، ص ٦

(٢) سامي السيد احمد، مصدر سبق ذكره، ص٢٦٧.

الا ان الهزيمة السريعة للمحاكم الاسلامية لم يؤد الى نهايتها كقوة ذات نفوذ ولو بصورة غير علنية. فلم تنقسم المحاكم الاسلامية بعد الاحتلال الاثيوبي مباشرةً اذ ظلت متماسكة. وعقدت عدة مؤتمرات في مطلع العام ٢٠٠٧، لتحديد خطط لمواجهة الاحتلال الاثيوبي وكانت العاصمة الارتيرية (اسمرا) هي التي ضيفت معظم هذه المؤتمرات، ليس بهدف خدمة القضية الصومالية بقدر ما هو تحقيق نوع من التماسك والدعم لاتحاد المحاكم الاسلامية الذي يرمي الى استنزاف عدوتها اثيوبيا في الداخل الصومالي[١].

وبالرغم من ان الشيخ شريف الشيخ احمد قد تعهد بمقاتلة القوات الاثيوبية اذ لم تنسحب قواتها من الصومال، الا ان الولايات المتحدة وبعض الدول الاقليمية اقنعت شريف الشيخ احمد بعد لجوئه الى كينيا اثر خسارة المعركة بداية العام ٢٠٠٧، ان يقبل التفاوض والحوار مع الحكومة الانتقالية برئاسة عبد الله يوسف احمد واثيوبيا والوصول الى حل يؤدي الى اقتسام السلطة وانهاء النزاع القائم، على ان يفك شريف الشيخ احمد تحالفه او اي ارتباط له مع اي جماعة مسلحة اصولية معارضة للولايات المتحدة وحلفائها مقابل ان تنسحب القوات الاثيوبية المحتلة من الاراضي الصومالية.

الا ان بعض قيادات التحالف من اجل اعادة تحرير الصومال رفضوا الاتفاق على اي مصالحة وطنية مع الحكومة الانتقالية الصومالية واثيوبيا ورأوا ان اي مفاوضات من هذا النوع سوف تصنع انشقاقات داخل التحالف واعادة تحرير الصومال، والمقاومة المسلحة الصومالية[٢].

(١) محمد الصوفي، مصدر سبق ذكره، ص٨.

(٢) عبد السلام ابراهيم البغدادي، الصراع الداخلي في الصومال والتداخلات الخارجية، مجله دراسات شرق اوسطيه، مركز دراسات الشرق الاوسط بالتعاون مع المؤسسة الأردنية لبحوث ومعلومات، عمان-الاردن، السنه١٣، العدد٥٠، شتاء ٢٠٠٩-٢٠١٠، ص١٣٥-١٣٦.

ومن ثم وافق شريف الشيخ احمد على اقتسام السلطة مع اعضاء الحكومة الانتقالية على ان يتولى هو رئاسة الجمهورية ابتداءاً من شهر كانون الثاني/ يناير من العام ٢٠٠٩، وان ينضم انصاره الى الحكومة والبرلمان الانتقالي وهذا ما حصل على ان تنسحب اثيوبيا من كل الاراضي الصومالية.

وفي شهر كانون الثاني/ ٢٠٠٩، تم انتخاب شريف الشيخ احمد الرئيس التنفيذي السابق للمحاكم الإسلامية رئيسا للجمهورية، مع قسم من اعضاء الحكومة الانتقالية السابقة وتحظى هذه القوه بدعم معنوي ومادي من الولايات المتحدة واثيوبيا.

وفي عام ٢٠١٢ أُجريت في الصومال الانتخابات الرئاسية التي ترشح فيها أكثر من عشرين مرشحًا للانتخابات التي فاز فيها حسن شيخ محمود (٢٠١٢- ٢٠١٧)، المقرب من التيار الإسلامي، ثم أجريت انتخابات ٢٠١٧، والتي فاز بها الرئيس الحالي، محمد عبد الله فرماجو الذي وجد معارضة من قبل حركة الشباب المجاهدين التابعة للقاعدة لا سيما بعد إعلانه انشاء قاعدة عسكرية تركية في الصومال عام ٢٠١٧ وقطع علاقته مع الامارات بعد الازمة الخليجية التي وقفت فيها الصومال على الحياد[١].

وقد أعلن في ١/ ٥/ ٢٠٢١ عن التنازل عن قرار تمديد رئاسته لولاية ثانية وأكد في كلمة ألقاها أمام مجلس النواب بأنه كلف رئيس الوزراء، محمد حسين روبلي، ببدء التحضيرات لإجراء انتخابات رئاسية جديدة بموجب الاتفاقية المبرمة في ١٧ ديسمبر[٢].

(١) الشافعي ابتدون، التدخل الاجنبي وتأثيره في مسار ومصير الرئاسات الصومالية المقبلة، تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، كانون الثاني/ ٢٠٢٠.

(٢) نور جيدي، تراجع فرماجو عن التمديد ينقذ الصومال من الفوضى (تحليل إخباري)، ١/ ٥/ ٢٠٢١، https: //www.aa.com.t

«المبحث الثاني»

الموقف الإقليمي من الصراع في الصومال

لقد لعبت دول الجوار الإقليمي دورا كبيرا في الازمة الصومالية من خلال محاولة تأجيج واستمرار الصراع بينما عملت دول على إيجاد الحلول للازمة الصومالية ويتضح هذا الدور من خلال ثلاث مطالب

المطلب الأول: اثيوبيا

لقد تركز السلوك الاثيوبي ازاء الصومال على اداتين هما: الاداة السياسية والعسكرية وان تباين اشكال توظيف كل منهما حسب تطور الاوضاع السياسية في الصومال وحسب سلوك اثيوبيا ازاء مجريات تطور الازمة، وحيث ان كلها تصب باتجاه الهيمنة الكاملة على حركة التفاعلات السياسية الصومالية.

ففي ظل الصراع والتنافس الاقليمي الحاصل في مجريات الازمة الصومالية تركز السلوك السياسي الاثيوبي اتجاه الصراع الصومالي بعدة عناصر رئيسة، فمنذ مدة مبكرة استماتت اثيوبيا من اجل الانفراد بعملية تسوية الصراع الصومالي عن طريق التحكم بمخرجات المصالحة الوطنية، بما يتوافق مع مصالحها الا انها فشلت في تحقيق نتائج حاسمة بسبب معادات قطاعات واسعة من شرائح المجتمع الصومالي مما جعلها تبني سلوكاً هادفاً الى افساد وافشال جهود المصالحة التي تقوم بها الاطراف الاخرى في الصراع الصومالي على حساب الدور الاثيوبي في الصومال[1].

(١) الشافعي ابتدون، الفيدرالية في الصومال، أطماع التقسيم وتحديات الوحدة، سلسلة أوراق الجزيرة رقم (٣٦)، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٢٠١٨، ص ١٠٠.

وكذلك عملت على تبني موقفا معاديا لمبدأ وحدة الصومال الكبيرة عن طريق تشجيع الحركات الانفصالية داخل الصومال مما يتيح لاثيوبيا التحكم في تلك الكيانات الانفصالية الصغيرة بدرجة اكبر بكثير من التعامل مع كيان موحد وقوي مما يضمن لاثيوبيا القضاء تماما على حلم الصومال الكبير.

وكذلك عملت على تبني حالة من التوازن ما بين الفصائل المسلحة بما يضمن استمرار حالة الصراع فيما بينها مما يجعل لاي منها ان تمتلك موارد القوة اللازمة التي تتيح لها حسم الصراع لمصلحتها او اخراج البلاد من حالة الفوضى والانهيار، عبر تقديم الاسلحة والمعدات القتالية وضمان التدريب العسكري لأفراد تلك الفصائل، التي لها علاقة وثيقة مع اثيوبيا[1].

ولكن بالمقابل حرصت اثيوبيا على عدم وصول التيارات الاسلامية كقوة فاعلة على الساحة الصومالية، حتى وان تطلب ذلك تدخلها بصورة مباشرة عسكريا لكون اثيوبيا تدرك جيدا ان تلك الجماعات الاسلامية لديها القدرة على احداث تغيرات في قواعد اللعبة السياسية في الصومال، وهو ما ادى بأثيوبيا التدخل عسكريا بحجة انها تهدد الامن والاستقرار منطقة القرن الافريقي بصورة عامة والامن القومي الاثيوبي بصورة خاصة، ففي العام ١٩٩٦، قامت القوات الاثيوبية بمهاجمة معسكرات الاتحاد الاسلامي داخل الاراضي الصومالية وبررت عملياتها العسكرية بأنه هجوم على جماعات متطرفة متعددة الجنسية قامت بأعمال ارهابية داخل اثيوبيا.

ومع ذلك لا يمكن فهم السلوك الاثيوبي في الازمة الصومالية بدون توضيح الدور الامريكي-الإسرائيلي في دعم السلوك الاثيوبي اللذان يعدان اثيوبيا لدور مركزي اقليمي تدور في فلكه- دول مجمع البحار- اي الدول التي تطل على مضيق

(١) المصدر نفسه، ص ١٠٣

باب المندب- ودول مجمع الانهار- اي دول تشمل حوض النيل- وذلك في إطار ترتيبات جيو سياسية من ابرز ملامحها:

١) انشاء كيانات صغيرة وضعيفة من حول اثيوبيا، وهي: الصومال وارتيريا واوغندا وجنوب السودان.
٢) استخدام اثيوبيا كقاعدة امريكية- اسرائيلية ويمكن عن طريقه السيطرة على المنظومة الاقليمية ومن ثم احكام الطوق على المنطقة العربية واختراق امنها القومي عن طريق المحور الذي يشمل كل من اثيوبيا-اسرائيل- تركيا.

ومع بدء الحرب الأمريكية ضد الارهاب بعد احداث ١١ سبتمبر في العام ٢٠٠١، وتزايد مخاوفها من نمو التيارات الاسلامية المتطرفة في منطقة القرن الافريقي الاستراتيجية، عملت الولايات المتحدة على ان تكون في خلفية المشهد السياسي وليس في مقدمته حتى لا يؤخذ على انه اعتداء اخر على دولة مسلمة من جانب الولايات المتحدة الامريكية وتوريطها في اقتتال دائر في الصومال وهي مرتبطة بالفعل في العديد من الصراعات في مناطق مختلفة من العالم الاسلامي مثلاً في العراق وأفغانستان[١].

ولذلك فان الدور الامريكي من التدخل الاثيوبي في الصومال يعد بمثابة تلاقي بين الاستراتيجية الامريكية التي تقوم بالاعتماد على حلفاء بشكل اساس وبين الرغبة الاثيوبية المستقلة، بعد ان رأت الولايات المتحدة نفسها ازاء وضع متدهور في الصومال اثر خسارة "تحالف ارساء السلام ومكافحة الارهاب" الذي تدعمه. وهذا ما كان واضحا من قيام الادارة الامريكية بمنع مجلس الامن من اصدار قرار لإدانة التدخل العسكري الاثيوبي في الصومال عام ٢٠٠٧، او حتى قرار يدعو لوقف اطلاق النار

(١) سداد مولود سبع، مصدر سبق ذكره، ص ٥٠.

وبررت ذلك بان اثيوبيا لها الحق في ان تدافع عن نفسها ضد التهديدات الاصوليين الاسلاميين في الصومال[١].

المطلب الثاني: اريتيريا

على الرغم من ان الدولة الارتيرية قد نشأت في مدة انهيار الدولة الصومالية وتحديدا عام ١٩٩٣، ومن ثم لم يكن هناك علاقات بين الطرفين. ولكن السلوك الارتيري اتجاه الازمة الصومالية ارتبط نتيجة التنافس الشديد والصراع القائم بين اثيوبيا وارتيريا في منطقة القرن الافريقي، اذ من المعروف ان اندلاع الحرب الاثيوبية الارتيرية خلال مدة منذ العام ١٩٩٨-٢٠٠٠، ادت الى تدهور شديد وبالغ الحدة في علاقتهما الثنائية اذ لم يقتصر هذا التدهور على العمليات العسكرية فقط وانما امتد الى المحيط الاقليمي عبر قيام كل طرف منهما بتقديم الدعم والمساندة الى خصوم الطرف الاخر. اذ قامت ارتيريا بتوظيف الساحة الصومالية وجعلها ميدانا للحرب بالوكالة بينها وبين اثيوبيا حينما قامت ارتيريا من جانبها بدعم الجماعات الصومالية المناوئة لأثيوبيا وكذلك الجماعات المعارضة داخل اثيوبيا ذاتها، في حين تصدت اثيوبيا من جانبها بكل قوتها للجماعات المدعومة من ارتيريا، وهو ما انعكس سلباً في تعقيد الازمة الصومالية واستقرارها[٢].

(١) بان غانم الصائغ، الحرب الاهلية في الصومال وجهود المصالحة الوطنية، مجلة التربية والعلم، المجلد ١٦، العدد ١، ٢٠٠٩.

(٢) عبد الله شيخ محمد عثمان، الصراع الأهلي في الصومال، دراسات معاصرة (٦)، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، ١٤٢١هج، ص ٧٠ .

المطلب الثالث: كينيا

لم يحصل أي تدخل عسكري يذكر من قبل كينيا منذ ظهور المشكلة الصومالية إلا المساندة المادية والمعنوية التي منحت لبعض قادة الفصائل الصومالية ولكبار موظفي الحكومة العسكرية المنهارة وساستها الموجودين في أراضيها. وقد تتضمن مساندتها لبعض الجهات تزويدها بالأسلحة أحيانا، وخاصة في بداية المشكلة حينما كان سياد بري باقيا داخل الصومال، ولكنها توقفت بعد ذلك، إلا أن هناك أسلحة تهرب عبر الحدود البرية المشتركة بينها وبين الصومال وعن طريق الجو بواسطة الطائرات المستأجرة لمصلحة بعض الجبهات المتناحرة في الصومال.

والسبب الأساس في عدم تدخلها عسكريا في الشؤون الصومالية هو عدم وجود معارضة ضدها في الصومال بخلاف إثيوبيا. وليس بمستبعد أن يقال إنها اكتفت بما تقوم به إثيوبيا نيابة عنها لما بينهما من تنسيق أمني مشترك ومستمر تجاه عدوهما التقليدي الصومال' لا سيما التيار الا سلامي في الصومال واحتمال ارتباطه بالحزب الإسلامي الكيني ما يصبح مهددا خطيرا لأمنها القومي[١].

اما جيبوتي فقد قامت بعقد عدة مؤتمرات مصالحة لتسوية الازمة في الصومال، كان أبرزها مؤتمر مصالحة برعاية الأمم المتحدة والذي نتج عنه انتخاب "شيخ شريف احمد" رئيسا للبلاد في كانون الأول/ ٢٠٠٩، ويعتبر الموقف الجيبوتي مساندا لعودة الاستقرار في الصومال[٢].

(١) المصدر نفسه، ص ٧٠ – ٧١.

(٢) بان غانم الصائغ، مصدر سبق ذكره، ص ٤٠.

«المبحث الثالث»

مسارات الحل السلمي للازمة الصومالية

دفعت الازمة الصومالية وتداعيتها على الامن الإقليمي والدولي بالمنظمات الإقليمية ومنظمة الأمم المتحدة الى محاولة إيجاد الحلول اللازمة للخروج من الازمة، تم تقسيم المبحث الى مطلبين الأول دور المنظمات الإقليمية والثاني دور الأمم المتحدة.

المطلب الأول: على الصعيد الإقليمي

أولا: منظمة الايجاد

قامت منظمة الإيجاد منذ نشأتها في عام ١٩٩٦ بالاهتمام بمتابعة الصراع الداخلي في الصومال باعتبارها أحد الدول الأعضاء في المنظمة، وفي هذا الإطار أنشأت الإيجاد لجنة لتحقيق السلم والمصالحة الوطنية في الصومال عام ١٩٩٨ وسميت اللجنة الفنية للدول المجاورة للصومال، وشملت اللجنة ممثلي جيبوتي واثيوبيا وكينيا وممثلين جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية .وقد قامت الإيجاد بتولي رعاية مؤتمر (عرتا) لتحقيق المصالحة الصومالية الذي عقد عام ٢٠٠٠ في جيبوتي وأسفر المؤتمر عن تنصيب سلطة تشريعية انتقالية لمدة ٣ سنوات، عملت بدورها بانتخاب رئيس مؤقت للبلاد، وسرعان ما استأنفت الحكومة الانتقالية بقيادة قاسم صلاد حسن المفاوضات مع المعارضة الصومالية تحت رعاية الإيجاد.

وفي هذا الإطار قامت اللجنة الفنية التابعة للإيجاد بعقد مؤتمرا دوليا للمصالحة الصومالية في ١٥ أكتوبر ٢٠٠٢ في مدينة الدوريت الكينية، وأسفر عن المؤتمر توقيع إعلان وقف العداءات ومبادئ المصالحة الصومالية في ٢٠٠٢، كما عقدت الايجاد أثنى عشرة اجتماعا سنة ٢٠٠٤ على مستوى الوزراء لاستكمال جهود الوساطة وتعزيز

عملية المصالحة الصومالية. وقد تبنى مجلس وزراء الإيجاد في اذار/ ٢٠٠٥ خطة نشر قوات حفظ سلام في الصومال، وتبعا لتلك الخطة يتم توزيع القوات على مرحلتين[١]:

المرحلة الأولى: القيام بنشر قوات من السودان وأوغندا، في حين تتولى باقي دول الإيجاد تقديم الدعم اللوجيستي

المرحلة الثانية: مساهمة باقي دول الإيجاد في نشر القوات حتى القوات التابعة للاتحاد الإفريقي

وأكد الإعلان الصادر عن قمة رؤساء دول وحكومات الإيجاد التي عقدت في ٢٠٠٦ في مدينة نيروبي الكينية بين أمور أخرى، قرار الإيجاد الصادر في ٢٠٠٥ والمتعلق بنشر بعثة تابعة للإيجاد لدعم السلام في الصومال وأيضا الخطة التي اعتمدها مجلس وزراء الإيجاد في دورته الرابعة والعشرون خطة الانتشار، وأيضا قامت الدول الأعضاء بالتعهد بالمساهمة في تنفيذ خطة تأمين (بيدوا).

وقد عقد اجتماع رسميا من قبل ممثلي الإيجاد واتحاد المحاكم الإسلامية أعلن فيه عن موافقة ممثلي اتحاد المحاكم الإسلامية على خطط الإيجاد لنشر قوات حفظ السلام في الصومال، لكن بعد ذلك قام اتحاد المحاكم الإسلامية بإعلان معارضته لخطط الإيجاد. وقام مجلس الأمن في ٢٠٠٦ بإصدار قرار ١٧٢٥ الذي سمح للهيئة الحكومية للتنمية بإنشاء بعثة للحماية والتدريب في الصومال على أن يقوم مجلس الأمن باستعراض ولايتها بعد فترة أولية مدتها ٦ أشهر، ورفض قرار مشاركة الدول المجاورة للصومال في تلك البعثة، وهذا يعني: عدم مشاركة اثيوبيا -وكينيا- وجيبوتي ومن ثم نشر البعثة أصبح امرا عسيرا على باقي دول منظمة الايجاد (السودان، ارتيريا، اوغندا) ومن ثم لم يتم نشر هذه البعثة.

(١) بان غانم الصائغ، مصدر سبق ذكره، ص ٤٦.

الا ان مجلس السلم والامن التابع للاتحاد الافريقي نشر بعثة اوسع في ٢٠٠٧ تشارك فيها الدول الافريقية من خارج الايجاد وسميت ببعثة (الاتحاد الافريقي) في الصومال وكما هو مقترح تتكون هذه البعثة من ثمانية الاف جندي وبدأت بالفعل نشر القوات التابعة للبعثة في الاراضي الصومالية وكانت القوات الاوغندية (١٥٠٠ جندي) اول من وصل الى الصومال ولقد بدأت الولايات المتحدة بنشر قوات حفظ السلام التابعة للاتحاد الافريقي في الصومال واعلن السفير الامريكي في كينيا ان الولايات المتحدة سوف تقدم دعما مالياً للإسهام في نشر هذه القوات. وطلب القرار ١٧٧٢ (٢٠٠٧) الذي اصدره مجلس الامن في ٢٠/ اب في ذات العام من الامين العام للأمم المتحدة في الصومال تحل محل بعثة الاتحاد الافريقي[١].

ثانيا: الاتحاد الافريقي:

عملت منظمة الوحدة الأفريقية منذ تأسيسها في ستينيات القرن العشرين، إلى الاهتمام بتسوية الأزمة الصومالية ذات الطابع الدولي، ومنذ تأسيس الإتحاد الأفريقي في بدايات القرن الحادي والعشرين، عمل الأخير إلى طرح العديد من المبادرات لتسوية الأزمة الصومالية ذات الطابع الداخلي[٢]. اذ تصدرت الأزمة الصومالية اجتماعات الهيئة الحكومية للتنمية التابعة للاتحاد الإفريقي ومبادرة الوساطة التي أسفرت عنها الحكومة الاتحادية الانتقالية عام ٢٠٠٤ في الصومال، فقد كانت الهيئة في مقدمة الجهود الهادفة إلى المساعدة من اجل تهدئة الأوضاع واحلال السلام والاستقرار في الصومال.

وقد عمل الاتحاد الافريقي على حل الازمة في الصومال من خلال الوسائل السياسية والعسكرية

(١) جلال الدين صالح، المحاكم الإسلامية في الصومال ومستقبل القرن الافريقي، ص٢٨٦.

(٢) مهند عبد الواحد النداوي، الاتحاد الافريقي وتسوية المنازعات دراسة حالة الصومال، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٤، ص ١٨٥.

سياسيا عمل الاتحاد الافريقي ومن خلال دورات انعقاده لا سيما عام ٢٠٠٦ بالتأكيد على دعم الحكومات الصومالية والعمل على تمكينها من القيام بمسؤولياتها على نحو يحقق السلم والامن في الصومال ومناشدة كافة الاطراف الصومالية بالامتناع عن القيام بأعمال تؤدى إلى تفاقم الوضع الصومالي، واللجوء للحوار باعتباره الطريق الوحيد لحل الخلافات وتحقيق السلام الدائم، كما حث المجتمع الدولي على تقديم المساعدات اللازمة للمؤسسات الاتحادية الانتقالية لتمكينها من الاضطلاع الكامل بمسؤولياتها بهدف تحقيق المصالحة واستعادة السلام والاستقرار الدائمين فضلا عن الاضطلاع بإعادة بناء الصومال، كما يؤكد أن أي مبادرة بشأن الصومال ينبغي أن تشمل الإتحاد الإفريقي ومنطقة الايجاد في ضوء مشاركتها الفعالة في عملية السلام والمصالحة في الصومال.

كما ايدت قمم الاتحاد الافريقي في توصياتها نداءات الصومال الى الامم المتحدة بضرورة تخفيف قيود الحظر المفروض على السلاح مؤكدةً أن هذا الحظر من شأنه عرقلة مهمة تعزيز السلام، وبالتالي تقويض جهود الحكومة الانتقالية الرامية إلى اعادة بناء قوات الامن والجيش اللازمين للسيطرة على أجواء التناحر والاقتتال السائدة بين القبائل المختلفة، كما استجابت القمة لمطالب نشر وتوسيع بعثة السلام الافريقية لتشمل دول من خارج الجوار المباشر للصومال كمحاولة إلى عادة الهدوء لهذا البلد الذي مزقته الخلافات الداخلية[١].

وتعاون الاتحاد الافريقي مع منظمة الايجاد واتخاذ كافة الاجراءات الضرورية لنشر بعثة IGASOM في الصومال، والتي وافق عليها مجلس السلم والامن الافريقي والترحيب بخطة الاستقرار والامن

(١) جمال طه علي، دور المنظمات الافريقية في حل وتسوية العنف السياسي، في الدول الافريقية، مجلة السياسة الدولية، الجامعة المستنصرية، العدد ٢٣، ٢٠١٣، ص٥٥.

ولذلك قرر مجلس السلم والأمن الأفريقي يوم كانون الثاني/ ٢٠٠٧ نشر مهمة أوسع تشارك فيها دول أخرى من خارج الإيجاد (ولكنها أعضاء في الاتحاد الأفريقي) لتحل محل IGASOM، وأطلق على البعثة الجديدة بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال (اميصوم) وتتكون من تسعة كتائب، ويبلغ إجمالي عدد قواتها ثمانية آلاف جندي، وقد رحب مجلس الأمن في قراره رقم ١٧٤٤ الصادر في شباط/ ٢٠٠٧ بإنشاء بعثة للاتحاد الأفريقي في الصومال، وحدد المجلس مهام تلك البعثة على النحو التالي[١]:

١) دعم الحوار والمصالحة الوطنية في الصومال.
٢) حماية المؤسسات الاتحادية الانتقالية ومساعدتها على أداء مهامها المتعلقة بالحكم.
٣) مساعدة سائر الأطراف في تنفيذ الخطة الوطنية للأمن والاستقرار، لاسيما إعادة إنشاء قوات أمن صومالية شاملة لجميع الأطراف وتدريبها بصورة فعالة.
٤) الإسهام في تهيئة الظروف الأمنية الضرورية لتقديم المساعدات الإنسانية.

وقد حظيت بعثة الاتحاد الأفريقي التي تقرر نشرها في الصومال بالدعم والمساندة من جانب الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، حيث أعلنت الولايات المتحدة تعهدها بتقديم ٤٠ مليون دولار كمساهمة في نشر قوات حفظ السلام في الصومال، وفي ذات الوقت تعهد الاتحاد الأوروبي بتقديم ١٥ مليون يورو لهذا الأمر، من بورندي واوغندا وجيبوتي وكينيا وسيراليون ولازالت البعثة مستمرة بالعمل في الصومال بعد تجديد مجلس الأمن لولاية بعثة الاتحاد الأفريقي عام ٢٠١٩ مؤكدا أن الحالة في

(١) مهند عبد الواحد النداوي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠٠- ٢٠١.

الصومال ما زالت تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين، وبعد إدانته للانتهاكات "والتجاوزات للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني" في البلاد[1].

المطلب الثاني: موقف منظمة الأمم المتحدة

استجابة لتردي الاوضاع الانسانية التي خلفها الصراع لم تبق الازمة الصومالية متقوقعة على نفسها، بل امتدت نحوها التأثيرات الدولية مما ادى الى تنفيذ خطة واسعة عرفت باسم (يونوصوم-٢) بموجب قرار صادر عن مجلس الامن في العام ١٩٩٢، بقيادة الامم المتحدة وبحماسة شديدة وهيمنة من الولايات المتحدة الامريكية على عمليات حفظ السلام. اذ تحددت مهماتها بموجب البند السابع من ميثاق الامم المتحدة. بتوافر المناخ المناسب لإيصال المساعدات الانسانية والمحافظة على ارواح الصوماليين. وبالرغم من ان القوات الدولية تدخلت في الصومال ببادئ الامر من اجل نقل مواد الاغاثة الانسانية.

الا انه عام ١٩٩٣، وبموجب قرار ٨١٤ الصادر عن مجلس الامن، فان اهداف تلك القوات الدولية قد توسعت الى محاولات تنفيذ خطة شاملة لنزع اسلحة ميلشيات القبائل المتصارعة وتحقيق المصالحة الا ان هذه الخطة باءت بالفشل وادت الى استفحال الصراع في البلاد، واصبحت تلك القوات طرفاً في الصراع، كون نظرة الصوماليون اليها على انها قوات احتلال ادى الى تكبيدها خسائر بالغة، مما اضطرها الى الانسحاب. خصوصاً الولايات المتحدة والدول الغربية المتحالفة معها. التي تبين لها عمق المستنقع الصومالي بعد ان تحولت عمليات حفظ السلام الى حرب عصابات وسقوط ضحايا من المارينز الامريكيين فان عقدة فيتنام عادت الى الظهور بضغط الرأي العام الامريكي على صانع القرار الذي سارع الى اعلان سحب القوات الامريكية التي تقود تلك

(١) https://news.un.org/ar/story/2019/05/1034241 تمديد ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال

العمليات تحت مظلة الامم المتحدة والتي كانت تمثل النسبة الاكبر في عدد تلك القوات[١]. وكذلك عدم رغبة الولايات المتحدة في الاستمرار بالقيام بدور مباشر في الازمة الصومالية، وقد انتقلت الولايات المتحدة الى الدور غير المباشر عن طريق احياء الدور الاثيوبي في المصالحة بين الاطراف الصومالية المتصارعة.

وعلى الرغم من انسحاب القوات الامريكية والغربية الا ان ذلك لم يؤد الى انهيار العملية بل تابعت الامم المتحدة بمهمتها الى ان تم اعلان مجلس الامن عن قرار رقم (٩٥٤) في تشرين الثاني من العام ١٩٩٤م، بأنهاء عمليات حفظ السلام في الصومال في موعد اقصاه ٣١ اذار من العام ١٩٩٥، وقد تضمن هذا القرار رسالة سياسية الى قادة الفصائل الصومالية، كون وجودهم لم يعد سبباً كافياً لتعزيز المصالحة الوطنية، ومن ثم فأن الامم المتحدة صرحت عالميا شعار "الحل الافريقي للمشكلات الافريقية" مما اتاح الفرصة قبالة المبادرات الافريقية للمصلحة الصومالية[٢].

(١) بان غانم الصائغ، مصدر سبق ذكره، ص٤٩.

(٢) نجوى امين فوال، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥.

الخاتمة

لقد أدت مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية الى انهيار الدولة الصومالية عام ١٩٩١ بسقوط نظام محمد سياد بري، عانت على اثرها الصومال لسنوات عديدة من عدم الاستقرار وسيطرة جماعات مسلحة على البلاد فضلا عن التدخلات الإقليمية والدولية في شؤونها الداخلية وانهيار المصالحة الوطنية مرات عديدة مما أدى الى تدهور الأوضاع على الصعيد السياسي الاجتماعي والإنساني.

وقد أدت المنظمات الإقليمية والدولية دورا كبيرا في تحقيق المصالحة الوطنية لا سيما الأمم المتحدة التي عملت على إيصال المساعدات الانسانية والمحافظة على ارواح الصوماليين ونقل مواد الاغاثة الانسانية، فضلا عن محاولة تنفيذ خطة شاملة لنزع اسلحة ميلشيات القبائل المتصارعة وتحقيق المصالحة، كما عملت المنظمات الإقليمية على دعم الحوار بين الأطراف الصومالية، وحظيت مبادرات المنظمات الإقليمية بالدعم والمساندة من جانب الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، التي أدت في النهاية الى استقرار الوضع الصومالي بإجراء انتخابات ديمقراطية عام ٢٠١٢ و ٢٠١٧ ومقبلة على اجراء انتخابات جديدة لكن هذا لا يعني الاستقرار التام فلا زالت بعثة الاتحاد الافريقي مستمرة بالعمل في الصومال بعد تجديد مجلس الأمن لولاية بعثة الاتحاد الأفريقي عام ٢٠١٩ مؤكدا أن الحالة في الصومال ما زالت تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين، وبعد إدانته للانتهاكات "والتجاوزات للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني" في البلاد.

المصادر

١) احمد ابراهيم محمود، التحولات الاستراتيجية في الصراع الصومالي، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت-لبنان، العدد٣٢٩، تموز/ ٢٠٠٦.

٢) بان غانم الصائغ، الحرب الاهلية في الصومال وجهود المصالحة الوطنية، مجلة التربية والعلم، المجلد ١٦، العدد ١، ٢٠٠٩.

٣) جمال طه علي، دور المنظمات الافرقية في حل وتسوية العنف السياسي، في الدول الافريقية، مجلة السياسة الدولية، الجامعة المستنصرية، العدد ٢٣، ٢٠١٣

٤) جمال طه علي، دور المنظمات الافرقية في حل وتسوية العنف السياسي، في الدول الافريقية، مجلة السياسة الدولية، الجامعة المستنصرية، العدد ٢٣، ٢٠١٣

٥) جمال محمد السيد ضلع، الصراعات والحروب الاهلية في افريقيا، معهد البحوث والدراسات الافريقية، القاهرة، ١٩٩٢،

٦) سامي السيد احمد، موقف المنظمات الاقليمية من الصراع الصومالي افاق افريقية العدد ٢٥ صيف ٢٠٠٧.

٧) سداد مولود سبع، الحركات الإسلامية الحركات الإسلامية المعاصرة في القرن الافريقي: دراسة حالة في الحزب الإسلامي وحركة اهل السنة والجماعة في الصومال، في الحركات الإسلامية المعاصرة في منطقة القرن الافريقي، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد١٠٧، اب/ ٢٠١٠.

٨) الشافعي ابتدون، الفيدرالية في الصومال، أطماع التقسيم وتحديات الوحدة، سلسلة أوراق

٩) الشافعي ابتدون، لتدخل الأجنبي وتأثيره في مسار ومصير الرئاسيات الصومالية المقبلة، تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، كانون الثاني/ ٢٠٢٠.

١٠) عبد الرزاق علي عثمان، الخلفية التاريخية لانهيار الدولة في الصومال عام ١٩٩١، مجلة جامعة قطر، مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، جامعة قطر، العدد ٧، ١٩٩٥،

١١) عبد السلام ابراهيم البغدادي، الصراع الداخلي في الصومال والتداخلات الخارجية، مجله دراسات شرق اوسطيه، مركز دراسات الشرق الاوسط بالتعاون مع المؤسسة الأردنية لبحوث ومعلومات، عمان-الاردن، السنه١٣، العدد٥٠، شتاء ٢٠٠٩-٢٠١٠، ص١٣٥-١٣٦.

١٢) عبد الله شيخ محمد عثمان، الصراع الأهلي في الصومال، دراسات معاصرة (٦)، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، ١٤٢١هج

١٣) مارتن ميرفي، الاستجابات الأمنية للقرصنة في جنوب شرق اسيا وغرب افريقيا والصومال، سلسلة محاضرات الامارات (١٨٢)، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠١٤،

١٤) محمد الصوفي، العدالة الانتقالية وسبل تعزيز المصالحة والانتقال الديمقراطي في الصومال،

١٥) د.مهند عبد الواحد النداوي، الاتحاد الافريقي وتسوية المنازعات دراسة حالة الصومال، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٤،

١٦) نجوى امين فوال، اشكالية الدولة الصومالية: العامل القبلي، بحث مقدم الى ندوة افريقيا اليوم، قضايا داخلية وخارجية، القاهرة، مركز دراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠١.

١٧) نور جيدي، تراجع فرماجو عن التمديد ينقذ الصومال من الفوضى (تحليل إخباري)، ١/ ٥/ ٢٠٢١، https: //www.aa.com.t

١٨) تمديد ولاية بعثة الاتحاد الافريقي في الصومال:
https://news.un.org/ar/story/2019/05/1034241